مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر

يحياوي الهام – جامعة الحاج لخضر– باتنة–
بوحديد ليلى– جامعة الحاج لخضر– باتنة–

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير وترقية مناطق التوسع السياحي بالجزائر من خلال الوقوف على وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر بتوضيح المناخ الاستثماري وفرص الاستثمار المتاحة وسبل الاستثمار السياحي وعرض أهم الصعوبات التي تواجهه. بالإضافة إلى التطرق لواقع مناطق التوسع السياحي في الجزائر.

أظهرت نتائج الدراسة أنه رغم تبني الجزائر لإستراتيجية التنمية السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، فهي تعاني من وجود بعض العراقيل تعترض الاستثمار في القطاع السياحي، حيث تهدد الفرص السياحية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة. ويساهم الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر من خلال تطوير وتنمية البني التحتية وقدرته على خلق مهارات سياحية وثقافية وفنية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة بفعل التدفقات المتزايدة للسياح.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مناطق التوسع السياحي، الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of tourism investment in the development and promotion of the tourist areas of expansion in Algeria by standing on the reality of tourism investment in Algeria to clarify the investment climate and investment opportunities and tourism investment and ways to display the most important difficulties faced. In addition to addressing the status expansion of the tourist areas in Algeria.

The results showed that despite the adoption of Algeria to the tourism development strategy and create a master plan for tourism prospects in 2030, they suffer from the presence of some obstacles hinder investment in the tourism sector, which threatens tourism opportunities and prevent the possible advantage of the possibilities available. And contributes to the development of tourism

investment in the expansion of the tourist areas in Algeria through the development of infrastructure and its ability to create the skills of tourist, cultural and artistic, as well as to create jobs and bring in hard currency due to increased flows of tourists.

Keywords: Tourism investment, create a master plan for tourism prospects for 2030, and the tourist areas of expansion, Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية في دفع عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد وهو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، حيث تختلف دافع اتخاذ قرار الإقدام على استثمار جديد وفقا للجهة التي تملك رأس المال المستثمر، فإن الدافع للاستثمار الخاص يكون عادة ربح ممكن، أما الاستثمار العام فغالبا ما يتحرك بدوافع وأسباب متعددة أهمها العامة ويكون عامل الربح واحدا منها.

وتعد المشاريع السياحية من أكثر المشاريع جلبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، حيث أن الاستثمار السياحي تتعدد مجالاته مثل: أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستفتاء والعلاج، أماكن الترفيه والترويج، المراكز الرياضية والمطاعم،..الخ.

كما يتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث لا بد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز عناصر الجذب السياحي.

والجزائر تتمتع بموارد سياحية متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى باختلاف المواقع الجغرافية، بالإضافة إلى التراث الثقافي التاريخي والحرفي المهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة أنواع للسياحة في الجزائر، وهذا ما جعل منها منطقة سياحية متعددة الأقطاب واحتلال مكانة مرموقة ضمن التصاميم الوطنية التي تعمل على إظهار هذه الموارد.

إشكالية الدراسة:

تعمل الجزائر على إجراء تغييرات في القطاع السياحي لا سيما مع إمضائها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، ويمثل الاستثمار الأداة الفعالة لتحريك القطاع من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة في مجال: السياحة الحموية، الإيواء، والإطعام، النقل، التسلية والترفيه وغيرها من الخدمات التي تؤدي إلى النهوض بالقطاع.

انطلاقا من هذا، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي، وذلك لما تمتلكه الجزائر من مقومات لجذب المستثمرين، واستعمال أساليب لتنميتها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة باعتبارها أنها تلقي الضوء على مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر في ظل الرهانات الحالية، وتوضيح الصعوبات والتحديات التي تحول دون تنميته، مع إبراز جهود الدولة والأساليب المستعملة في محاولة ترقيته وتطويره.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بينها:

- التعرف على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.
- إظهار وضعية الاستثمار ومناطق التوسع السياحي في الجزائر.
- إبراز مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر.

منهجية الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال تحليل مفاهيم الاستثمار السياحي ومناطق التوسع السياحي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات والدراسات المتوفرة إضافة إلى الاستعانة ببعض المواقع الالكترونية.

هيكل الدراسة:

سيتم في دراستنا البحثية تناول المحاور التالية:

- واقع الاستثمار السياحي في الجزائر.
- وضعية الاستثمار السياحي ومناطق التوسع السياحي في الجزائر.
- مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر.

أولا: واقع الاستثمار السياحي في الجزائر

يظل تطور الاستثمارات السياحية متوقفا على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة الجذب السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال.

وتعتبر الجزائر بلدا محفزا للمستثمرين وتملك مقومات متنوعة تمنح فرصا عديدة للاستثمار في مختلف القطاعات، حيث تقوم الدولة بجهود ترويجية للاستثمار وعيا ورغبة منها في توفير بيئة الأعمال الأكثر ملائمة للاستثمار.

1- ماهية الاستثمار السياحي:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية. ولقد أوضح أحد الاقتصاديين أن: "التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، ولكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة".[1]

وتعددت تعاريف الاستثمار السياحي، فعرف على أنه "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من خلال إشباع استهلاكي حالي، والحصول على منفعة مستقبلية من استهلاك مستقبلي أكبر".[2]

كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه:"التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة".[3]

وبالتالي، يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعتها، كما يرتبط الاستثمار السياحي بتوفير مناخ ملائم من اكتمال البنى الأساسية والتشريعات المسيرة، والحوافز المشجعة، والمعلومات المتاحة بشفافية ونظم الإدارة العامة المتطورة.[4]

ويتميز الاستثمار السياحي بما يلي:[5]

- تمثل الأصول الثابتة نسبة عالية من إجمالي الأصول.
- ارتفاع نسبة المكون الأجنبي في الاستثمار السياحي، لأن أغلب احتياجات الاستثمار السياحي تكون مستوردة وغالية الثمن وبالعملة الصعبة.
- ارتفاع تكلفة التأسيس وهي التكاليف الاستثمارية والرأسمالية.
- فترة استرداد رأس مال المشروع تكون طويلة.
- مصادر التمويل تكون معظمها أجنبية وطويلة الأجل.
- التكامل مع أوجه الاستثمار الأخرى سواء مشروعات بنية أساسية أو غيرها، فلا بد من وجود تكامل بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار السياحي والتي من شّأنها إعاقة نمو الاستثمار السياحي فهي:[6]

- انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.
- انخفاض مستوى الوعي والثقافة السياحية لدى الأجهزة السياحية والمواطن.
- ارتفاع درجة المخاطرة.
- عدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- ضعف الإستراتيجية التسويقية المتبعة.

2- المناخ الاستثماري في الجزائر:

من عوامل الاستثمار في أي بلد هو الاستقرار، والملاحظ أن الجزائر عرفت الاستقرار الأمني والسياسي، مما أدى إلى تحسين صورة الجزائر وزيادة طلبات الاستثمار من طرف الأجانب، كما أن تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة عامل هام لجلب المستثمرين.[7]

وقد حقق الاقتصاد الجزائري أداءات معتبرة سنة 2011 بالرغم من سياق الأزمة المالية الدولية حسب ما ورد في تقرير لمجمع أكسفورد للأعمال[8]، حيث جاء في التقرير أن ارتفاع عائدات الصادرات ناجمة عن المحروقات، كما يعرف الناتج المحلي الخام للجزائر ارتفاعا بنسبة2.9 % سنة 2011 بفضل ارتفاع أسعار النفط الذي مول برنامجا طموحا للاستثمار العمومي في المنشآت القاعدية والصناعية المحلية.

ويشير التقرير إلى أن توقعات صندوق النقد الدولي الذي يراهن على استمرار ارتفاع الناتج المحلي الخام بنسبة 3.3 % سنة 2013، وأن الجزائر ركزت جهودا سنة 2011 للاستفادة من ارتفاع عائدات المحروقات قصد تنويع اقتصادها وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

وأكد التقرير أن مخطط الاستثمار الخماسي للفترة 2014/2010 يتضمن غلافا ماليا قدره 222 مليار اورو، يهدف إلى تشجيع تطوير المؤسسات المحلية لاسيما من خلال المساعدات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين المنشات القاعدية للنقل وتوزيع المياه وكذا المشاريع في قطاع التعليم والسكنات الاجتماعية.

كما أشار مجمع الدراسة إلى توجه التضخم في الجزائر نحو الارتفاع خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 4.9 % 2008 ليحقق ذروة بنسبة 5.7 % سنة 2009، وبسبب المستوى المتزايد للتكاليف العمومية فان التضخم يبقى خطرا محتملا، حيث تشير التقديرات التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى أن التضخم سيصل إلى نسبة 4.3 % سنة 2012.

ونجم عن ارتفاع أسعار الخام زيادة في الفائض التجاري الجزائري الذي بلغ 12.82 مليار اورو بين جانفي وسبتمبر 2011 مقابل 10.64 مليار خلال نفس الفترة من سنة 2010 أي ارتفاع بنسبة 20.4 % حسب مجمع أكسفورد للأعمال الذي أشار أخيرا أن الجزائر التي تعرف ديونها الخارجية انخفاضا، ومع ادخار وطني يقدر ب 50 % من الناتج الداخلي الخام، أي أنها عرفت كيف تبني قواعد متينة لدعم مستقبل نموها.

وعلى الرغم من ارتفاع الإمكانيات وزيادة نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية للجزائر لناجتها المحلي الإجمالي من 4.2 % إلى 6.6 % (من 0.9 إلى 1.8 مليار دولار) سنة 2004 و2006 على التوالي[9]، ويرجع تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى اقتصارها على قطاع النفط وتباطؤ عملية الإصلاح في القطاع الصناعي الذي يعرف سيطرة القطاع العام من جهة[10]، وضعف مؤشر الأداء العام للأعمال من جهة أخرى، حيث كشف تقرير الأعمال الصادر عن هيئة التمويل الدولية – وهي إحدى مؤسسات مجموعة البنك الدولي– عن تقسيم سلبي لمناخ الأعمال والظروف المحيطة به نظرا لتعدد الإجراءات وتعقيدها ومركزية وبيروقراطية الإدارة وثقل اتخاذ القرارات وارتفاع تكلفتها.

وقد قسم هذا التقرير مؤشر الأداء العام للأعمال إلى عشرة مؤشرات فرعية هي:[11]

– بدأ المشروع: قدر البنك الدولي أن الجزائر تحتل المرتبة131 فيما يخص مؤشر الشروع في الأعمال، حيث أن عدد الإجراءات قدرت ب 14 إجراء إلزاميا، وثيقة بمعدل 24 يوم لكل مرحلة بتكلفة 13.2 % من الدخل القومي للفرد.

– التعامل مع التراخيص: صنفت الجزائر في المرتبة 108 فيما يخص الحصول على رخص البناء، حيث يتطلب الأمر 22 إجراء في مدة 240 يوم بتكلفة 57.8 % من الدخل القومي للفرد.

– توظيف العاملين: قدر مؤشر صعوبة التعيين ب44، ومؤشر صعوبة الفصل ب40 لتحتل الجزائر المرتبة 118.

– تسجيل الممتلكات: تمر عملية تسوية الملكية في الجزائر لدى إقامة مشروع استثماري ب 14 إجراء في مدة 51 يوم لتحتل الجزائر المرتبة 156.

– الحصول على الائتمان: في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية وليونة القوانين في هذا المجال وضعت الجزائر في المرتبة 115.

– حماية المستثمرين: يصف هذا المؤشر ثلاثة أبعاد لشفافية الصفقات، المسؤولية من جانب المدير، والمزيد من الصلاحيات للمساهمين، حيث حصلت الجزائر على مرتبة 64.

– دفع الضرائب: في مؤشر الضرائب عدد المدفوعات قدر ب 33 بتكلفة 72.6 % من الربح، حيث احتلت الجزائر المرتبة 157.

– التجارة عبر الحدود: يوضح هذا المؤشر التكاليف والإجراءات اللازمة لاستيراد أو تصدير شحنة بضائع قياسية، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 114.

– تنفيذ العقود: يدرس هذا الموضوع سهولة أو صعوبة تنفيذ العقود التجارية فقد احتلت الجزائر المرتبة 117.

– إغلاق المشروع: يدرس هذا المؤشر تسوية حالات الإفلاس ومعدل الاسترداد، حيث احتلت الجزائر المرتبة 45.

يتضح من نتائج مؤشرات التقرير، أن مناخ الاستثمار في الجزائر لم تحقق تقدما كبيرا في مجال توفير شروط استقطاب رأس المال الأجنبي والاستثمارات الأجنبية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 136، مما انعكس سلبا على التدفقات المالية وجعل الاستثمار الأجنبي متواضعا.

3– الفرص والتهديدات المتاحة للاستثمار السياحي في الجزائر:

يوضح الجدول رقم (01) نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للطاقات الاستثمارية في الجزائر، وهو كالآتي:[12]

الجدول رقم(01): نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لطاقات الاستثمار في الجزائر

نقاط القوة	نقاط الضعف
– استعادة التوازن الكلي. – تقييم ايجابي للإصلاحات من الوسط الأجنبي. – إرادة إصلاحية من طرف السلطات. – انخفاض تكلفة الطاقة، حجم معتبر للسوق. – يد عاملة شابة وتتقن عدة لغات. – القرب الجغرافي من الأسواق: أوروبا، إفريقيا... – تقدم في عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي (اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الاوروبيو العالمي) OMC – تملك ثروات طبيعية وسياسات لتنميتها. – موارد بشرية هائلة ومرونة سوق العمل.	– تأخر في البنية التحتية وفي إتمام الإصلاحات. – تأخر كبير في الإصلاحات المالية والبنكية. – صعوبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – قطاع غير رسمي هام، تأخر قضائي. – صعوبة الحصول على العقار الصناعي. – صورة غير واضحة عن الجزائر، وضعف الاتصال. – نقص المعلومات الكيفية حول الاستثمارات الأجنبية حسب قطاع النشاط واصله. – نقص الخبرة فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد القطاعات.
الفرص	**التهديدات**
– المحروقات والطاقة، إلكترونيك. – توفر بنية تحتية للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال. – مناجم، صناعة غذائية. – الرخصة الثالثة للهاتف النقال. – السياحة، الصيد.	– عدم التنظيم والبيروقراطية في الإدارة العمومية. – تأخر في إعادة تأهيل إطارات الإدارة العمومية. – انخفاض معدل دخول التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال مما يحد من تطور القطاع. – هجرة الأدمغة.

– الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. – منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.	– عدم التنسيق بين السياسات الوطنية. – تداخل مهام المؤسسات المكلفة بالاستثمار. – بعض الأسواق تعمل بدون منافسة.

Source: CNUCED, Examen de la politique de l'investissement en Algèrie, New york, Etat unie , 2004, p67.

نستنتج من الجدول أعلاه أن السياسات الاستثمارية في الجزائر تواجه عدة صعوبات تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة، وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

4- صعوبات ومعوقات الاستثمار السياحي في الجزائر:

يشكل الاستثمار أهم عوامل التنمية السياحية إلا أنه يتعرض في الجزائر لمشاكل تحد من مردوديته وفعاليته، وتتمثل أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار السياحي فيما يلي:[13]

– **مشكل العقار السياحي:** إن عدم الاستقرار وتهميش القطاع السياحي خلال فترات سابقة أدى إلى:

– سوء التسيير، فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من طرف عدة متدخلين (الوكلات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية....) مما أدى إلى تسيير فوضوي، لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية؛

– عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض، ما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الاقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والمساس بالمحيط الطبيعي والمواقع السياحية؛

– تأخر في تحضير مناطق التوسع السياحي وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات ونتيجة لقوة وحجم انجاز منشات الاستقبال إضافة إلى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الايكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية؛

– المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي والانتفاع بها، أدى إلى تباطؤ كبير في مستوى انجاز المشاريع الفندقية والسياحية، فمناطق التوسع السياحي تستلزم عمليات معمقة للتحكم العقاري؛

– عمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي.

– **عدم ملائمة طريقة التمويل الحالي مع نوعية الاستثمار:** يواجه الاستثمار السياحي مشكل التمويل الذي يعرقل مساره، ويتعلق الأمر بتمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لانجاز الهياكل القاعدية والبنى التحتية (شق الطرق، شبكة المياه، الاتصال...) من جهة، وتمويل الاستثمارات السياحية والفندقية من جهة أخرى، والتي يحتاج انجازها إلى مدة طويلة، كما قد تصل مرحلة تحقيق المردودية في المتوسط إلى 8 سنوات أين تكون الأموال المستثمرة مجمدة على شكل بنايات وتجهيزات.

كما أن الاستثمار السياحي يعاني من عوائق مالية تحول دون ازدهاره، تتمثل فيما يلي:

– حداثة نشأة السوق المالية في الجزائر، حيث بعد مرور عدة سنوات على إنشاء بورصة القيم المنقولة لا يزال عدد المؤسسات السياحية والفندقية التي تنشط بهذه السوق منحصرا على مؤسسة واحدة والمتمثلة في فندق الأوراسي؛

– صعوبات في العمليات الجارية (تحويل، مسك الحسابات، تحرير الأموال المودعة)؛

– نقص رؤوس الأموال الأجنبية؛

– القروض الممنوحة لتمويل الاستثمار السياحي، وهي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل لا تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يحتاج إلى قروض طويلة الأجل؛

– القروض المقدمة من قبل البنوك هي قروض متماثلة، فهي لا تفرق بين الأنشطة التجارية وبين الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات المردودية المؤجلة، بل حتى الأنشطة التي تنتمي إلى نفس الفرع (فنادق، مطاعم، وكالات سفر، مخيمات...) يتم معالجتها بنفس الطريقة رغم اختلاف الحاجة إلى التمويل الخاص بكل نشاط.

– **تدهور المحيط الطبيعي والثقافي:** والمتمثل في:

– تدهور البيئة الطبيعية وتعرضها لمختلف أنواع التلوث، فالازدحام الكبير الذي تعرفه الشواطئ الجزائرية بسبب قلة المرافق السياحية على مستوى البلاد وانعدام سياسة للتنمية السياحية ترمي إلى ترقية السياحة في المناطق الداخلية أدى إلى تدهور الشريط الساحلي وتشويه مناظره.

– يتعرض التراث الحضاري والثقافي والتاريخي إلى عدة أضرار تتمثل في عمليات السرقة للآثار مما يعرضها للتشويه والإتلاف، كما أن النمو الديموغرافي والتعمير الفوضوي والمشاكل البيئية ونقص الوسائل البشرية والمادية لحماية المعالم التاريخية وإعادة ترميمها.

– كما أن وجود الذهنيات المعادية التي تعتبر السياحة مصدرا للتشويه والعنف الثقافي، يجعل من المستثمرين الأجانب لا يقدمون على التفكير بالاستثمار في الجزائر.

– **عدم استقرار الإطار التشريعي والتنظيمي للنشاط السياحي:** إن عدم استقرار القوانين والتشريعات وكذا استقرار السياسات التنموية لم يسمح بإرساء إستراتيجية فعالة لبناء صناعة سياحية على المدى البعيد، كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد منذ الثمانينات أدى إلى تشويه صورة الجزائر في العالم، وانخفاض نسبة الوافدين إليها وتدفقات رؤوس الأموال عليها.

وتبقى الممارسات الإدارية وطول فترة دراسة الملف الاستثماري والعراقيل البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر أمور تعيقه وتجعله يغير ويحول استثماراته اتجاه دول أخرى.

– **تردد القطاع الخاص إزاء الاستثمار السياحي:** يتضح من خلال الإحصائيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أن القطاع الخاص الوطني والأجنبي يتردد عن الاستثمار في القطاع السياحي، حيث بلغت طلبات الاستثمار في المجال السياحي 2% من مجموع طلبات الاستثمار، وعن الأسباب التي جعلت نمو الاستثمارات الخاصة ضعيفة ما يلي:

– صعوبة الحصول على العقار السياحي بسبب عدم تهيئته وتحضيره (على مستوى مناطق التوسع السياحي) وارتفاع تكلفة الاستثمار.

– التنظيم الإداري الذي يحتاج إلى تعديل يتناسب مع الإصلاحات للتحكم في فرص الاستثمار.

– غياب المنتجات المالية اللازمة وعدم وجود تحفيزات مالية خاصة بالمستثمرين في القطاع السياحي.

– **مشاكل على مستوى قطاع الصناعات التقليدية:** إن الصناعات التقليدية تشكل عنصرا هاما في المنتج السياحي، هذه النشاطات يقوم بها الحرفيين الخواص يحتاجون إلى دعم من طرف السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية مالية وترقوية، نظرا للصعوبات التي يواجهها الاستثمار في هذا المجال، والتي تتمثل في:

– صعوبة الحصول على مقرات وقروض لاسيما الحرفيون الذين يمارسون نشاطهم في البيت أو الذين لا يتوفرون على ضمانات بنكية.

– عدم وجود شبكة تنظيمية لوظائف التموين والتسويق ملائمة مع خصوصيات هذه الحرف، لأن الحرفي لا يستطيع الحصول على بعض المواد الأولية والتجهيزات بسهولة.

– ضعف برامج التكوين وعدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية وتحفيزية.

كل هذه العراقيل والمعوقات كانت سببا في قلة الاستثمارات السياحية وضعفها، لذلك عمدت الدولة الجزائرية إلى مواجهتها وتذليلها تدريجيا حتى يتسنى لها الاستفادة من الاستثمار السياحي واستغلال الموارد التي تتمتع بها الجزائر استغلالا أمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5– المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يهدف هذا المخطط إلى:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار؛
- توسيع الآثار المترتبة عن السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الشغل)؛
- المساعدة على الانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية؛
- تثمين التراث؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

لقد تم تحديد مشاريع ذات الأولوية في إطار المخطط في أقطاب الامتياز التي تهدف إلى تحقيق ما يقارب 40.000 سرير بتكلفة تقدر ب: 2.5 مليار دولار أمريكي، حيث أن حصة الاستثمارات العمومية في هذه الأقطاب تقدر ب: 15% بما فيه المادي وغير المادي، والمشاريع ذات الأولوية منها الجاري انجازه أو ما هو محل دراسة وعرض متقدم:[14]

- فنادق السلسلة حيث عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب: 29.386 سرير؛
- عشرون قرية سياحية متميزة؛
- الحظائر البيئية والسياحية؛
- مراكز العلاج، الصحة والرفاهية؛
- انطلاق 80 مشروعا سياحيا في ستة أقطاب سياحية بامتياز، حيث شرع في انجاز 274 فندقا بطاقة إيواء 29386 سريرا، موزعة على أقطاب سياحية للامتياز على كامل التراب الوطني.[15]

ويشمل هذا المخطط الحركيات الخمس لتفعيل السياحة بالجزائر، والتي تتمثل في:[16]

– تقويم وجهة الجزائر؛

– تطوير الأقطاب والقرى السياحية المميزة؛

– نشر مخطط النوعية السياحية؛

– الشراكة العمومية والخاص؛

– تنفيذ مخطط عملياتي للتمويل.

ثانيا: وضعية الاستثمار السياحي ومناطق التوسع السياحي في الجزائر

إن وضعية الاستثمار السياحي تمثل أهم المؤشرات التي من خلالها نقيس حجم الاهتمام للنشاط السياحي، ولتطويره وزيادة حجمه أوجدت الدولة الجزائرية ما يسمى بالمناطق السياحية ومناطق التوسع السياحي.

1- حالة المشاريع السياحية:

إن الجزائر في الوقت الراهن تحاول تصحيح مسار التنمية بالقطاع انطلاقا من بعث مشاريع سياحية متنوعة، فقد قدرت عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز بـــ 329 مشروعا سياحيا في بداية الثلاثي الأول لسنة 2007، وقدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات بـــ 60.46 مليار دينار جزائري، وقد بلغ معدل الإنجاز المتوسط بـــ 62.10%، وهذه المشاريع سوف تسمح بتدعيم الحظيرة الفندقية الحالية، بطاقات إيواء جديدة تقدر بـــ 33152 سريرا، وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها بـــ 10544 منصب شغل مباشر، أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير منجز، ويعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة بالمتوسط المحقق دوليا والذي يقدر بـــ 0.5 منصب شغل مباشر لكل سرير.[17]

الجدول رقم (02) توزيع المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتج والتصنيف بداية 2007

	5*	4*	3*	2*	1*	غير مصنف	غير محدد	المجموع
شاطئ	1	3	18	16	11	9	17	75
حضري	4	12	27	40	26	64	30	203
مناخي	/	/	/		1	5	1	8
حموي	/	/	3	2	1	16	4	26
صحراوي	/	3	/	1	1	4	2	11
غير محدد	/	/	1	/	/	2	3	6
إجمالي	5	18	50	59	40	100	57	329

Source: Minitère de l'aménagement du territoire de l'environnement et tourisme juin 2007

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن المشاريع قيد الإنجاز تتوزع بنسبة 61.70% منها في المناطق الحضرية، 22.8% شاطئية 7.9% مشاريع معدنية، 3.34% صحراوية، 2.43% مشاريع مناخية، وقد تركزت معظم المشاريع بنسبة 53.2% في الولايات الساحلية.

كما تم رصد 882 طلب استثمار سياحي مسجل من بداية سنة 2007 حيث تتطلب هذه المشاريع السياحية الجديدة مساحة إجمالية من الأراضي تقدر بـــ 4975 هكتارا، أما طاقات الإيواء (الأسرة) المنتظر تحقيقها من خلال إنجاز هذه الطلبات فقد قدرت بـــ 239.246 سريرا وإحداث 80.604 منصب شغل مباشر.

أما التقديرات المتعلقة بتكلفة إنجاز الاستثمارات السياحية الجديدة فقد حددت بـــ 867 مليار دينار جزائري، حيث 33.45% من طلبات الاستثمار تتعلق بإنجاز فنادق و 20% تخص قرى سياحية، والجدول الموالي يبين توزيع طلبات الاستثمار خلال الثلاثي الأول من سنة 2007.

وفي إطار دعم المشاريع قامت اللجنة الوطنية للمصادقة على مخططات المشاريع الاستثمارية في مارس 2011 بدراسة 208 مشروعا سياحيا، وافقت على 107 مشاريع منها، وأجلت منح الموافقة على 74 مشروعا ورفضت 27 ملفا فقط، نظرا لعدم مطابقتها للقواعد المتعلقة بالسياحة والبيئة وبعض النشاطات الأخرى[18]، حيث أن قيمة المشاريع

الفندقية التي هي طور الإنجاز بلغت 795 مليار دينار، تمثل 699 مشروعا سياحيا، مضيفا أن تنفيذ المديرية للتهيئة السياحية لآفاق 2030 يكرس السياحة كنشاط مدعم للنمو الاقتصادي من خلال استحداث مناصب شغل دائمة.

أما بالنسبة للمشاريع المتوقفة فقد قدرت بـــ 276 مشروعا بطاقة إيواء 24524 سرير، والتي كان مقدر أن توفر 7498 منصب شغل، أما أسباب توقف هذه المشاريع فهي ترجع إلى: أسباب مالية (مشكلة التمويل)، عدم تسوية الوضعية الإدارية كالحصول على رخص البناء، مشاكل داخلية بين الشركاء، عدم الحصول على عقود الملكية والتي تسمح للمستثمرين بالحصول على قروض بنكية.[19]

2- مناطق التوسع السياحي:

تتمتع الجزائر بقدرات سياحية هائلة، لهذا ارتأت وزارة السياحة في إطار السياسات الخاصة بتطور السياحة في الجزائر بإنشاء ما يسمى بمناطق التوسع السياحي (Z.E.T(liste des zones d expansion touristique التي تتوفر على مؤهلات تسمح لها بأن تكون منطقة سياحية، ورغم الانشغال والاهتمام الكبير الذي أولته السلطات لتحديد مفهوم المناطق والمواقع السياحية وتثمينها قانونيا، إلا أن المفهوم كان يفتقر إلى الدقة، مما أدى إلى العراقيل التي حالت دون تطبيقه ونجم عن ذلك: الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، وتدهور المواقع السياحية وتحويل الموارد عن طبيعتها، مما قلل فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية، والمضاربة في الصفقات المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة في هذه المناطق.

فقامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق ومواقع التوسع السياحي كما يلي:[20]

- عرفت مناطق التوسع السياحي بأنها: كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو بخصائص طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة لسياحة مؤهلة أو تنمية منشأة سياحية، ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.

- الموقع السياحي عرف بأنه: كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية، والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة والإنسان.

- المنطقة المحمية عرفت بأنها: جزء من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للنماء ويستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية والأثرية أو الثقافية.

وتم سنة 2011 إحصاء 205 توسع سياحي بعواء عقاري يقدر بـــ 53.199 هكتار[21]، بعد أن كانت في سنة 2009 تقدر بـــ 174 منطقة، أي بزيادة 31 منطقة جديدة تم تصنيفها، إلا أن تصنيف هذه المناطق لا يكفي لوحده ما لم تتم حمايتها، لأن المفهوم الجديد للتوسع السياحي يرتكز أولا وقبل كل شيء على حماية المناطق من البناءات الفوضوية، تم تهيئتها وفق شروط العناية بجوانب البيئة والطبيعة والتراث المحلي.

كما شرعت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في عملية تهيئة وتطهير شاملة لكل مناطق التوسع السياحي الموجودة بالولايات الساحلية، سيما المناطق التي تم تصنيفها منذ سنة 1988 وتعرف حالة متقدمة من الإهمال، حيث تم الشروع في الدراسات لتهيئة 22 منطقة توسع سياحي كمرحلة أولى، تتوزع بين19 منطقة توسع سياحي على الشريط الساحلي و03 مناطق للتوسع السياحي بالصحراء[22]، والجدول الموالي يوضح مناطق التوسع السياحي التي في إطار برنامج الدراسات لتهيئة ومساحتها.[23]

الجدول رقم (03): مناطق التوسع السياحي في طور التهيئة

الرقم الولائي	الولاية	منطقة التوسع السياحي	المساحة هكتار	الطابع
01	أدرار	تادلست	94.59	صحراوي
06	بجاية	أوقاس أقريون	90.5 32	شاطئ
11	تمنراست	تمنراست	45	صحراوي
13	تلمسان	موسكادة	15.56	شاطئ
15	تيزي وزو	سيدي خليفة أزفون	637.5 25	شاطئ
16	الجزائر	زرالدة غرب لافونتان	356 57	شاطئ
18	جيجل	العوانة	167	شاطئ
21	سكيكدة	المرسى	112	شاطئ
23	عنابة	الشطابي واد بوقريط	328 1375	شاطئ
27	مستغانم	رايس إيفي شاطئ رمضان	883 182	شاطئ
31	وهران	مداغ	180	شاطئ
33	اليزي	جانت	8600	صحراوي
35	بومرداس	زموري الغربية	406	شاطئ
36	الطارف	المسيدة	565	شاطئ
42	تيبازة	وادي بلاح العقيد عباس	131 150	شاطئ
47	عين تيموشنت	بوزجار	284	شاطئ

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

من خلال الجدول رقم (03)، نلاحظ أن كل هذه المناطق لديها محيط هام، غابات وحدائق، مركبات سياحية، وأن الهياكل القاعدية كلها موجودة من كهرباء، غاز، ماء،.الخ، وأن المنطقة المخصصة لها جد كبيرة في معظم المناطق.

كما يلاحظ داخل المساحات المهيئة لمناطق التوسع السياحي أن المركبات المبنية في المناطق الساحلية والتي تحتل مساحات كبيرة تشهد توافدا كبيرا موسم الاصطياف لكن تبقى متوقفة طوال السنة.

وتعد مناطق التوسع السياحي في المناطق الصحراوية من ضمن الخطط المنتهجة لضمان استمرارية توافد السياح خلال فصول السنة، وكذا لزيادة مردودية المناطق السياحية سواء كانت ساحلية أو صحراوية، ودعم الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية.

ثالثا: مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر

يساهم الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر من خلال ما يلي:

– توفير البني التحتية في مناطق التوسع السياحي من تهيئة وتطوير للوحدات الفندقية، والتركيز على تكوين الشباب في قطاع السياحة بغية تأهيلهم لتسيير المرافق السياحية والفنادق بطريقة جيدة، وتقديم خدمات في المستوى المطلوب، حيث أن الجزائر تضم 11معهدا لتكوين تقنيين سامين في الفندقة وفنون الفندقة، في انتظار انطلاق أشغال أربعة هياكل أخرى ليصل العدد إلى 17مؤسسة تستجيب للمعايير الدولية، إضافة إلى مدرسة وطنية مختصة في المجال، ومدرسة عليا للفندقة بالعاصمة، التي ينتظر أن تفتح أبوابها خلال شهر سبتمبر 2015، والتي يشرف عليها مختصون من معهد مختص في مجال السياحة من دولة سويسرا، حيث سيتم تكوين شباب الجزائر في المجال السياحي لإكسابهم الخبرة والكفاءة بغية ترقية القطاع على المستوى الوطني وتطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر.[24]

– الاستثمار في الطرقات من خلال توفير شبكة للطرقات عديدة ومتنوعة، تعمل على تسهيل التنقل بين مناطق التوسع السياحي.

– استغلال الشواطئ من خلال الاستثمار في البناء السياحي الخفيف بالشواطئ لتلبية متطلبات المواطنين من قاصدي الشواطئ، ما يعمل على ترقية السياحة، حيث أنها تسمح باستقبال المواطنين في وقت لا يتعدى 3 أشهر.

– استغلال الشريط الساحلي وعلى وجه الخصوص الشواطئ لإنجاز مشاريع ومرافق سياحية من شأنها تطوير القطاع والاستجابة للطلب الوطني القوي والمتزايد.

– إنشاء قرى سياحية للتسلية والراحة، مثل المخيم العائلي"السر البحري"بمنطقة التوسع ومواقع السياحة "سيدي خليفة" ببلدية آيت شافع دائرة أزفون بولاية تيزي وزو الذي يتسع ل480 مكانا، حيث أن المشروع قدرت قيمته الاستثمارية ب236 مليون دج، يتربع على مساحة قدرها 38022 متر مربع، سمح باستحداث نحو 120 منصب شغل دائم، كما أنه سيعمل على تطوير وترقية مؤهلات المنطقة في مجال السياحة الجهوية والوطنية، وكذا رفع قدرة الاستيعاب لمواقع الترفيه والراحة للسياح وقاصدي المكان للاستجمام.

– تنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية التي تلبي حاجيات السياح الوطنيين منهم والأجانب.[25]

– تم إنجاز377 مشروعا على مستوى مناطق التوسع السياحي في 2013، مما سيرفع طاقة الاستقبال إلى أزيد من 50.000 سرير ويوفر حوالي 27.000 منصب شغل، حيث أن تكلفة هذه المشاريع تقدر ب 173 مليار دج. وسيتم لاحقا تجسيد 369 مشروعا آخرا سيمكن من توفير أزيد من 34.000 سرير إضافي وتوفير 16.000 منصب شغل، إضافة إلى أن الغلاف المالي المخصص لهذه المشاريع تقدر تكلفته بأزيد من 92 مليار دج.[26]

– تطبيق مخطط جودة السياحة الجزائري: الذي يركز على تطبيق المواصفات الدولية لكسب السياح وتلبية حاجياتهم.

– التطبيق الفعلي لإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي المتضمنة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: إن مضمون هذا المخطط يعكس آفاقا ايجابية لتطوير السياحة بكل أنواعها، لكن التطبيق الفعلي وعلى أرض الواقع يبين التأخر الكبير في انجاز مضمونه، مما يؤدي إلى التأخر في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر.

– تذليل الصعوبات والعراقيل التي تعترض الاستثمار السياحي في الجزائر: يتطلب تطوير مناطق التوسع السياحي تجاوز عراقيل الاستثمار السياحي، خاصة تلك المتعلقة بـــ:

العقار السياحي:

- تحديد مساحات الأراضي لبناء الهياكل والبنى التحتية الضرورية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية مثل رخص البناء، عقود الملكية ، ...وغيرها.

العوائق المالية:

- منح قروض تمويل الاستثمار السياحي طويلة الأجل.
- توفير حوافز مالية للمستثمرين.

التدهور البيئي:

- نشر ثقافة السياحة وتوعية المجتمع بأهمية السياحة وآثارها الايجابية كتوفير مناصب الشغل وزيادات إيرادات الدولة.
- حماية التراث بشتى أنواعه من السرقة والتلف.

القوانين والتشريعات والممارسات الإدارية المعيقة للاستثمار:

- تسهيل الإجراءات الإدارية خاصة تلك المتعلقة بالعقار.
- توضيح وتطبيق قوانين الاستثمار السياحي.

النهوض بقطاع الصناعات التقليدية:

- توفير مقرات وقروض للحرفيين.
- تنظيم تموين وتسويق منتجات الحرفيين.
- تكوين الحرفيين لتطوير صناعتهم.
- تشجيع الحرفيين على المساهمة في ترقية المنتوج السياحي بالجزائر.

النتائج والتوصيات:

تعتبر الجزائر إحدى أبرز نقاط الجذب السياحي بين دول العالم، نظرا لما تتمتع به من كنوز سياحية متعددة وموارد طبيعية هائلة، لذلك لابد من تشجيع وتفعيل الاستثمار السياحي في الجزائر لتطوير مناطق التوسع السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** منها:

– مازال النشاط الاستثماري في قطاع السياحة في الجزائر بعيدا عن مواكبة احتياجات السوق في ضوء ما تملكه الجزائر من مقومات سياحية، حيث تركزت المشاريع السياحية حتى الآن في عدد قليل من المدن الرئيسية بينما بقيت مناطق كثيرة بمنأى عن قيام استثمارات ومشاريع سياحية فيها رغم توفر الإمكانيات والمعالم السياحية؛

– تعاني الجزائر من بعض الصعوبات التي تعترض نمو الاستثمار في القطاع السياحي، حيث تهدد الفرص الاستثمارية الممكنة وتحول دون الاستفادة من الإمكانيات الضخمة المتاحة؛

– في إطار البحث عن بديل مستدام وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات، تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية مستدامة لزيادة حركية الأنشطة السياحية من خلال سن التشريعات والقوانين، التي تشجع الاستثمار في القطاع السياحي، ووضع مخططات أعمال لآفاق مستقبلية 2030؛

– يساهم الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي من خلال تطوير وتنمية البنى التحتية وقدرته على خلق مهارات سياحية وثقافية وفنية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وجلب العملة الصعبة بفعل التدفقات المتزايدة للسياح.

مما سبق، يمكن تقديم **التوصيات** التالية:

– إرساء ثقافة سياحية متينة بين المجتمع بمختلف انتماءاتهم وطبقاتهم؛

– تسطير سياسة سياحية متينة بتسخير مجهودات جبارة؛

– تشجيع الاستثمار من خلال تذليل الصعوبات وترقية ودعم الاستثمار في القطاع السياحي؛

– البحث عن السبل العقلانية والمنطقية للحفاظ على الثروة السياحية التي تعاني من سوء التسيير؛

– استخدام الطرق السليمة لاستغلال الثروة السياحية؛

– اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والبشرية لضبط وحماية الأملاك والسهر على رقابة فعالة تحول دون العبث بها؛

– تفعيل الإجراءات المتخذة لدعم وترقية الاستثمار السياحي.

– استغلال الموارد التي تتمتع بها الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– تذليل تدريجي للصعوبات وترقية ودعم الاستثمار السياحي من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة للتطبيق.

الهوامش والمراجع:

1)- صليحة عشي، الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 62.

2)- موفق عدنان، عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص19.

3)- رعد مجيد العابي، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص19.

4)- مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية، متوفر على الموقع الالكتروني:(بتاريخ: 2014/07/12) www.patdf.com/6.html

5)- رعد مجيد العابي، مرجع سابق، ص119.

6)- نفس المرجع، ص 120.

7)- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي 2003، الكويت.

8)- الاقتصاد الجزائري حقق اداءات معتبرة سنة 2011 بالرغم من الأزمة الدولية، يومية المجاهد الإخبارية الوطنية،2012/01/20، متوفر على الموقع: http://www.elmoudjahid.com

9)- تقرير الاستثمار العالمي 2006، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"أنكتاد".

10)- علي لطفي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2009، ص 73.

11)- من بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2008 الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية.

12) -CNUCED ,Examen de la politique de l'investissement en Algèrie , New york, Etat unie , 2004, p67 .

13)- حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006،ص ص 213- 221.

14)- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر- 2010، ص 131.

15)- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور التسويق الالكتروني في دعم وترقية السياحة الصحراوية الجزائرية، الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة بسكرة، مارس 2012، ص 10.

16)- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص 4.

17) -Minitère de l'aménagement du territoire de l'environnement et tourisme juin 2007.

18)- مليار دولار تكلفة مشاريع سياحية في الجزائر قيد الإنجاز، تاريخ الاطلاع: 2014/06/29، على الموقع: http://www.nuqudy.com

19)- عامر عيساني، مرجع سابق، ص 106.

20)- المادة رقم 2، قانون رقم 03-03، الجريدة الرسيمة رقم 11، الصادرة في 19.02.2003.

21)- وزارة السياحة والصناعة التقليدية، تاريخ الإطلاع: 18/04/2014، على الموقع http://www.mta.gov.dz/site web/indew.php?corps-discour&id

22)- حميد العاطشي، الشروع في تطهير مناطق التوسع السياحي، جريدة الخبر الإلكترونية، تاريخ الإطلاع: 2010/11/18، على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/watan/235599.html

23)- وزارة السياحة والصناعات التقليدية.

24)- الدولة عازمة على دعم القطاع عن طريق التكوين في المجال السياحي، متوفر على الموقع الالكتروني: بتاريخ:(2014/01/01) https://fr-fr.facebook.com/nouriayamina.zerhouni/posts/349421735215796

25)- المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع و المواقع السياحية متوفر على الموقع الالكتروني: http://www.apn.gov.dz/arabic/seancesa/janvier2003.htm

26)- زرهوني تشجع المستثمرين في السياحة على إطلاق مشاريعهم، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://www.ennaharonline.com/ar/national/208135%D8%B2%D8%B1%D9%87%D9%88%D9%86%D9%8A-.html#.VAb4_qPqfIU